



مقترح قانون يتعلق

بالتعمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص

الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية

فصل وحيد: تنقح النقطة 1 و النقطة 2 من الفقرة 1 و الفقرة II من الفصل 74 من القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 09 ديسمبر 2024 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2025 و تعوض بما يلي:

الفصل 74: (النقطة 1 و النقطة 2 جديتان من الفقرة 1 و النقطة II جديدة)

1. تسوية الديون الجبائية:

- 1- يتم التخلي عن خطايا المراقبة وخطايا التأخير في الاستخلاص ومصاريف التتبع المتعلقة بالديون الجبائية المثقلة الراجعة للدولة شريطة تسديد المبالغ المستوجبة دفعة واحدة أو باكتتاب روزنامة دفع وتسديد كامل القسط الأول منها في أجل أقصاه 30 نوفمبر 2025 وذلك بالنسبة إلى:
 - الديون الجبائية المثقلة بحسابات قباض المالية قبل غرة جانفي 2025 .
 - الديون الجبائية المثقلة بحسابات قباض المالية بعد غرة جانفي 2025 تبعا لمراجعة جبائية تم تبليغ نتائجها وإبرام الصلح في شأنها قبل 20 أكتوبر 2025 أو المضمنة بقرارات توظيف إجباري تم تبليغها قبل نفس الأجل.
 - الديون الجبائية موضوع أحكام قضائية تتعلق بنزاعات أساس الأداء مثقلة قبل 20 أكتوبر 2025.

يطبق هذا الاجراء على المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية وعلى المعلوم على النزل وعلى معلوم الإجازة بنفس الشروط المذكورة .

2- يتم التخلي عن 50% من المبلغ المتبقي من الخطايا المتعلقة بالمخالفات الجبائية الإدارية المثقلة بحسابات قباض المالية قبل 20 أكتوبر 2025 ومصاريف التتبع المتعلقة بها شريطة تسديد المبالغ المستوجبة دفعة واحدة أو باكتتاب روزنامة دفع وتسديد كامل القسط الأول منها في أجل أقصاه 30 نوفمبر 2025.

II. تدارك الإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء و بإيداع التصاريح الجبائية التصحيحية:

يتم التخلي عن الخطايا المستوجبة بموجب أحكام الفصول 81 و 82 و 85 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية وذلك بالنسبة إلى التصاريح الجبائية بما في ذلك العقود والكتابات والتصاريح المتعلقة بمعاليم التسجيل والتي حل أجلها قبل 31 أكتوبر 2024 ولم يشملها التقادم والمودعة ابتداء من غرة جانفي 2025 وإلى غاية 20 أكتوبر 2025 شريطة دفع أصل الأداء المستوجب حسب الحالة عند إيداع التصريح أو عند إجراء التسجيل. ويشمل هذا الإجراء التصاريح التي هي في حالة إغفال وكذلك التصاريح التصحيحية حتى وإن تم إيداعها إثر تدخل مصالح الجبائية أو إثر تبليغ إعلام بنتائج مراجعة جبائية .

2025/88

شرح الأسباب

واردات عدد
10 جولة 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

لغاية تطوير نسق الاستخلاص وتعبئة الموارد الجبائية لميزانية الدولة، ولمزيد إحكام استخلاص الديون ومواصلة التمشي الرامي إلى التقليل من مبالغ الديون الجبائية والمعاليم الديوانية المثقلة لدى القباضات المالية،

وبغاية تمكين المؤسسات والذوات الطبيعية من خلال خلاص الديون المثقلة و توفير مداخل إضافية لخزينة الدولة،

واعتبارا للظروف الاقتصادية الوطنية والعالمية التي أثرت على نشاط المؤسسات وبهدف تحسين القدرات المالية لهذه المؤسسات بما يدفع نحو الاستثمار و التشغيل،

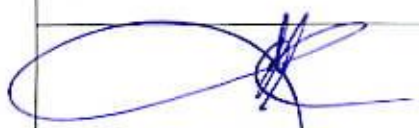
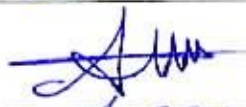
وحيث أن الاستخلاص الفعلي بالقباضات المالية انطلق خلال شهر مارس 2025 باعتبار التأخير الحاصل في اعداد المنظومة الإعلامية للاستخلاص من جهة وباعتبار القدرة على السداد عرفت تراجعا خلال الثلاثية الأولى من السنة لتزامنها مع الأعباء الإضافية المرتبطة بالأعياد والمناسبات.

ونظرا للأسباب سالفة الذكر، المقترح التمديد في أجل العفو الجبائي المنصوص عليه بأحكام الفصلين 74 من قانون المالية لسنة 2025 إلى غاية 30 نوفمبر 2025.

2025/88

2025/88

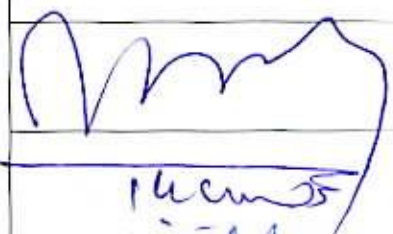
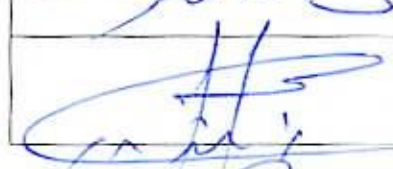
واردات عدد
10 جولة 2025
مجلس قواب الشعب مكتب الشبيحة المركزي

الإمضاء	اسم النائب و لقبه	ع/د
	سامي رايس	1
	محمد علي فثيرة	2
	هانى الرجبى	3
	أمير بن صالح	4
	هانى الرجبى	5
	هانى الرجبى	6
	هانى الرجبى	7
	هانى الرجبى	8
	هانى الرجبى	9
	هانى الرجبى	10
	هانى الرجبى	11
	هانى الرجبى	12
	هانى الرجبى	13
	هانى الرجبى	14

2025/88

2025/88

واردات عملة
10 جبهة 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الإمضاء	اسم النائب و لقبه	ر/ع
	كندخليل الكهاجي	15
	بادينه حجاج علي	16
	ل. بن علي	17
	عبد الله عمار	18
	رزقون القيتري	19
	ارطيب ارطالين	20
	الثوري جريدي	21
	محمد الماحيدي	22
	لطفي الهيتامي	23
	ماهر الكنتاري	24
	حاتم لبادي	25
	سواف السنيني	26
	عبد الله ر. ر. ر.	27
	علي زعدي	28
	حنن كرف	29
	شكري الدجري	30
		31

2025/88.

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله إسماعيل رابيع
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمــــام العلم إمكانية المصادقة عليه

الامضاء

2025/88.

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله محمد علي قنيرة
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



باردو في، 2025/07/07.

تصريح
بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله طارق السريعي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

إني الممضي (5) أسفله أسمى من صالح

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

عنوان مقترح القانون	التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025 / 88

تصريح
بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله عماد أول رجبيل
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025788

تصريح

بتبني مقترح قانون

..... إنني الممضي (ة) أسفله أريق العبدوي

عضو مجلس نواب الشعب،

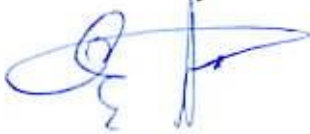
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّي عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعيّة المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمّام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025/88

تصريح

ببني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله م. ط. أ. ك. ر. ي.
عضو مجلس نواب الشعب،

وعلا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

إتي الممضي (٥) أسفله فارس العارضي

وعملاً بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإتي على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025/88

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله فخري عبد الحالق
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام
 الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام
 العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025788

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله أحمد المودب

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



بیتنی مقترح قانون

عضو مجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

F. E. Tehu

إني الممضي (ة) أسفله أدير (B) ع.ب.ب

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

عنوان مقترح القانون	التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجنائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإتي على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

[Handwritten signature]

2025/88.

تصريح

ببتني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله 
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّي عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025 / 88 .

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله جمال عبد الله

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تـمـام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



अक्षर पाठ

عضو مجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإتي على تمــــام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2025 / 88 .

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله باديس الحاج علي
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

باديس الحاج علي

2025/88.

تصريح

بتبني مقترح قانون

نسر (م) النواب

إني الممضي (ة) أسفله

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025/88.

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله 

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025/88.

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله درووف الفقير
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025 / 88 .

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله 

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمــــام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025/88.

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله التوري، محمد
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام
 الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام
 العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025 / 88.

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمــــام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025 / 88.

تصريح

بتبني مقترح قانون

إتي الممضي (ة) أسفله **دايفي الهما مي**
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتي أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإتي على تمــــــــــــــــام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025788

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله **هاكر الكفاري**
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمــــام العلم إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025 / 887

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله .. حاتم لباوي

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025/88

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله حوا هلف الشليبي
 عضو مجلس نواب الشعب،

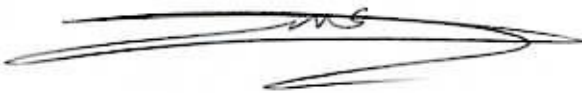
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمــــام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025 / 88 .

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025788

باردو في، 2025/07/07.

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله 
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد التّظّر في بمضمونه وإني على تمّــــام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025 / 88

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2025788

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله شكري البكري

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمــــام العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025 / 88 .

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله ... محمد بن حسين
 عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام
 الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

التمديد في آجال تسوية وضعية المطالبين بالأداء بخصوص الديون الجبائية والإعفاء من الخطايا والعقوبات المالية	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في بمضمونه وإني على تمام
 العلم إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

